



مبادرة البحث التطبيقي في التربية
الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم

التربية لمجتمع الثقافة والمعرفة: تغيرات في القرن 21 وانعكاساتها

توصيات لملاءمة جهاز التربية والتعليم في إسرائيل
للقرن الحادي والعشرين

تحرير: عُفرا براندس و عمانوئيل شتراوس

القدس سنة 2013

ترجمها إلى العربية: جورج قناز

المبادرة للبحث التطبيقي في التربية تضع أمام متخذي القرارات في التربية معرفةً علمية حديثة ومفحوصة. معرفة كهذه ضرورية لبلورة عقلانية للسياسة وللتخطيط الأفضل للتدخل - لتحسين إنجازات التربية في إسرائيل.

رؤيا المبادرة: المعرفة الناتجة عن الأبحاث هي مركب أساسي لتخطيط سياسة عامة أو تدخل واسع. في مرحلة التخطيط تدعم المعرفة الناتجة عن البحث المفحوص بلورة سياسة تكون احتمالات نجاحها أكبر، وبعد ذلك تكون هي التي تمكّن من إجراء نقاش عام موضوعي. لذلك تطبق المبادرة هذه الرؤيا في مجال التربية.

طرق عمل المبادرة: تتناول المبادرة المواضيع التي يبحثها متخذي القرارات، وتتشاور مع مسؤولين كبار في وزارة التربية والتعليم ومع معنيين آخرين. لجنة توجيه المبادرة التي يعينها رئيس الأكاديمية الوطنية هي المسؤولة عن برنامج عمل المبادرة وعن طرق تقييم الناتج.

تعمل المبادرة بواسطة لجان من المختصين وبواسطة عقد لقاءات تعليمية مشتركة للباحثين وللمختصين ومتخذي القرارات، وتنشر ناتج عملها وتضعه في متناول أيدي الجمهور الواسع. ويجب التنويه إلى أن عمل أعضاء لجان الخبراء هو بالتبوع.

تاريخ المبادرة: أنشئت المبادرة في أواخر سنة 2003 - كمشروع مشترك بين الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم ووزارة التربية والتعليم وصندوق يد هندية، وهو الذي أتى بالفكرة وموّل معظم نفقاتها في السنوات الأولى؛ ومنذ أوائل سنة 2010 تعمل المبادرة كوحدة داخل الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم.

في صيف سنة 2010 أضافت الكنيست تعديلاً لقانون الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، ونظّمت طريقة التعاقد بين الوزارات الحكومية التي تطلب استشارة وبين الأكاديمية. والمبادرة هي التي تدير عمليات الاستشارة التي تقدمها الأكاديمية في مجال التربية للحكومة وللسلطات المختلفة.

اللجنة وأهدافها

في نهاية سنة 2010 توجه الدكتور شمشون شوشاني، مدير عام وزارة التربية والتعليم في حينه، إلى مبادرة البحث التطبيقي في التربية طالباً تعيين لجنة باحثين مستقلة لمناقشة إمكانيات تنظيم جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي بصورة جديدة ملائمة للإمكانيات والمتطلبات التي يضعها القرن الحادي والعشرون أمامه. ورداً على توجُّه الدكتور شوشاني هذا تشكلت لجنة خبراء. هذه اللجنة برئاسة بروفيسور (متقاعد) مناحم يعري من الجامعة العبرية في القدس، ورئيس (متقاعد) الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، بدأت عملها في أوائل سنة 2011 في نطاق مبادرة البحث التطبيقي في التربية التابعة لأكاديمية العلوم. بعد مضي سنة اجتمعت اللجنة مع المديرية العامة السيدة دليت شطاوبر (التي حلت محل الدكتور شوشاني)، وفي هذا الاجتماع أكدت المديرية العامة مُجدداً على ضرورة فحص التحدّيات التربوية على ضوء المتغيرات الأنيّة والمتوقّعة في المجتمع الإسرائيلي.

كانت الأهداف التي وضعتها اللجنة نصب أعينها:

- استعراض المعرفة البحثية الموجودة في البلاد والعالم لمعرفة مدى استعداد أجهزة التربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين، نقد هذه المعرفة ووضعها في متناول الجمهور وصانعي القرار.
- فحص مدى علاقة نتائج من العالم بالثقافة والمجتمع في إسرائيل.
- فحص ووصف مهارات وكفاءات يجب التركيز عليها في تعليم الصغار في أيامنا.
- فحص هل من الممكن وكيف القياس بالاعتماد على نتائج مبادرات محلية ورسمية من أجل استعداد مستقبلي يناسب كل الجهاز.

وصلت للجنة معلومات كثيرة من لقاءاتها بموظفين كبار في جهاز التربية والتعليم، ومن جولات ونقاشات وشهادات خبراء مختلفين، وكذلك من استعراضات الوضع ودراسات علمية طلبت تزويدها بها.

من الضروري التأكيد على أن وزارة التربية والتعليم تعمل في السنوات الأخيرة في كل هذه المواضيع المذكورة في هذا البحث، وتُشجّع برامج رسمية واسعة النطاق، بل وتقودها. ومن النماذج البارزة 'عوز لتموراه' و'أوفق حداش' لتشجيع المعلم وتطوير مهنة التعليم، "أفني روشاه"، وهو المعهد المسؤول عن إعداد المديرين، البرنامج الوطني لتكنولوجيا المعلومات (إدارة العلوم والتكنولوجيا)، تعزيز مهارات التفكير (السكرتارية التربوية)، التقييم-لأجل- التعلم (777777)، البرنامج الرسمي لتقليل العنف (777777) وتوسيع نطاق قانون التعليم الإلزامي لأبناء 3-4 سنوات حسب توصيات لجنة طراختنبرغ. استعرض بعض هذه البرامج في الملحق رقم 14¹ (عرض الفعاليات في المجالات المتعلقة بوزارة التربية والتعليم) وفي الملحق 5 (يوم دراسي في موضوع التربية والتعليم في عصر المعلومات). وقد ضمّنت اللجنة برامج الوزارة هذه في عملها. وعند انتهاء نقاشاتها، وبعد جمع وتحليل مواد تجريبية إضافية، بلورت اللجنة وثيقة نهائية تشتمل على توصياتها. وتعرض هذه الوثيقة التغييرات التي حلت بالمجتمع الإسرائيلي في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وتفحص انعكاساتها على أهداف جهاز التربية والتعليم وتطرح توصيات منبثقة عن هذه التغييرات.

لم تكن هذه اللجنة هي الأولى التي تبحث بهذه الزاوية أو تلك من التغييرات المطلوبة في جهاز التربية والتعليم وفي ملامته لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. ففي السنوات الأخيرة عملت في الوزارة عدة أجسام أنجزت أعمالاً هامة وشاملة تتعلق بجهاز التربية والتعليم في إسرائيل ككل متكامل (مثلاً البرنامج الوطني للتربية 2005) التابع لفرقة العمل

¹ تظهر الملحقات بالوثيقة العبرية ولم تترجم إلى العربية.

الوطنية لتطوير التربية في إسرائيل ("لجنة دوفرات") أو تتعلق بمركباتها المختلفة (مثلًا لجنتان برئاسة بروفيسور مريم بن بيرتس: بجروت_2000، تقرير لجنة فحص صيغة الامتحانات النهائية والبجروت (1994)، وإعداد المعلمين في إسرائيل مع تحولات العصر_ تقرير لجنة فحص إعداد المعلمين في إسرائيل، وزارة التربية والتعليم والرياضة، القدس (2001). ومن البديهي أن نتاج عمل لجننتنا ليس بديلاً عن نتائج عمل أي لجنة أخرى. فقد تركزت لجننتنا بالمعلومات النظرية والتجريبية التي تراكمت في السنوات الأخيرة حول التحولات التي طرأت في العقود الأخيرة، بأهداف جهاز التربية المشتقة منها وبالمتغيرات التي قد تساعد على تحقيقها في هذه الظروف أو تلك.

سُلِّمت هذه الوثيقة لمسؤولي وزارة التربية والتعليم بعد أن راجعها بعض الزملاء.

أعضاء اللجنة:

بروفيسور مناحم يعاري (رئيس)، الجامعة العبرية في القدس

دكتور حـجـيت بنـيجـي، جامعة بن-غوريون في النقب

بروفيسور نحمان بن-يهودا، الجامعة العبرية في القدس، عضو في اللجنة حتى صيف عام 2012

بروفيسور يعرا بار أون، بتسلييل، القدس، كلية أورانييم

الحاحام دكتور يهودا برندس، بيت مورشاه، القدس

بروفيسور شأوول هوخشتاين، الجامعة العبرية في القدس

دكتور آدم لفشتاين، جامعة بن-غوريون في النقب

بروفيسور فاديا ناصر-أبو الهيجا، جامعة تل أبيب

دكتور شموييل سَتت، الجامعة العبرية في القدس

مركزو اللجنة: عفرا برندس، مركزة اللجنة منذ إنشائها حتى شهر يناير 2013

دكتور عمانوئيل شتراوس، مركز اللجنة منذ يناير 2013

كتب التقرير الكامل باللغة العبرية، وفيما يلي ترجمة بعض أجزائه.

يمكن الحصول على نص الوثيقة الكامل بالعبرية حسب العنوان التالي

<http://education.academy.ac.il/Hebrew/PublicationDetails.aspx?PublicationID=35&AreaID=&QuestionID=-1&FromHomepage=True>

تُرجمت أجزاء من الوثيقة إلى اللغة الانكليزية، تجدها في العنوان التالي

<http://education.academy.ac.il/English/PublicationDetails.aspx?PublicationID=35&AreaID=&QuestionID=-1&FromHomepage=True>

فهرس المحتويات

- 1.....التحولات التي طرأت في العقود الأخيرة على محيط جهاز التربية والتعليم في البلاد وفي الخارج
- 2.....التحولات وانعكاساتها على التربية لمجتمع المعرفة: انعكاسات على المعرفة والوعي:
- 3.....توصيات في مجالات تنمية قدرات الوعي
- 4.....انعكاسات في مجال تساوي الفرص وتضييق الفجوات
- 4.....توصيات – تغيير في تخصيص الموارد
- 5.....التحولات وانعكاساتها على التربية والتعليم نحو مجتمع ثقافة
- 5.....التحولات وانعكاساتها في مجال الفروق بين مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي
- 5.....توصيات لهيكلية المشترك بين المجموعات السكانية مع العناية بخصوصيات كل مجموعة
- 6.....التحولات وانعكاساتها على المناخ الاجتماعي في المدرسة
- 6.....توصيات – تشكيل سلوك اجتماعي مناسب
- 7.....دعم جهاز التربية والتعليم لتحقيق الأهداف
- 7.....تحديد الأولويات وتحديثها في جهاز التربية والتعليم
- 7.....تحسين أكثر في نوعية التعليم
- 7.....توصيات لتحسين أكثر في النوعية المهنية للمعلمين
- 8.....استراتيجية التغيير – الحلقة الناقصة
- 9.....استيعاب الأهداف كوحدة واحدة
- 9.....برنامج وطني للتربية والتعليم

التحولات التي طرأت في العقود الأخيرة على محيط جهاز التربية والتعليم في البلاد وفي الخارج

طرأت تحولات بعيدة المدى منذ أواسط النصف الثاني من القرن الماضي على جميع مناحي الحياة. وقد استُعرضت في هذه الوثيقة تلك التحولات التي قد تكون لها، نظرياً على الأقل، تأثيرات على أجهزة التعليم بشكل كبير.

فتورة تكنولوجيا المعلومات التي ما زلنا في أوجها كما يبدو، أثرت كثيراً على طرق التواصل بين بني البشر، وعلى طريقة استعمال المعلومات وعلى طرق التفكير وحل المشاكل. وبالمقابل، ونتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات ولأسباب أخرى كالتغيرات في عادات الاستهلاك وثقافة الفراغ، تغيرت كثيراً المهارات المطلوبة اليوم في سوق العمل من خريج جهاز التربية والتعليم: أصبحت الحاجة أقل للسيطرة على المعلومات والبيانات، وفي المقابل تُطلب مهارة أكثر في حل مشاكل معقدة، أصبحت الحاجة أقل لاتخاذ قرارات بسيطة مقابل طلب أكثر للقدرة على التحليل وتوليف المعلومات، قلَّ الطلب على العمل العادي في مقابل زيادة في الطلب على العمل الذي يعتمد على الحاسوب، كما قلَّ الطلب على العمل الفردي المستقل وازداد الطلب على عمل طواقم يعتمد على التواصل بين الأشخاص.

وقد أدت العولمة والانتقال من مجتمع جماعي اشتراكي إلى مجتمع قائم على السوق الحرة والمبادرات الحرة إلى انتقال تدريجي من الجماعية إلى الفردية ومن التضامن إلى الخصخصة. وقد أدت هذه الأمور في إسرائيل وفي غيرها من الدول إلى اغتناء عدد قليل من الناس ولتزايد كمي في الطبقات الفقيرة - ونتيجة ذلك زادت الفروق في الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة وارتفعت أهمية مهنة تدُّ دخلاً عالياً، وتُركت مهنة التعليم مثلاً - قليلة الدخل. وقد رافق مسيرة انحلال الجماعية محاولة لتوفير أموال الجمهور بواسطة الاعتقاد بأن على أي هيئة عامة أو أي جسم تموله الميزانية العامة أن يقدم تقريراً لدافع الضرائب عن المصروفات والمدخولات التي تحققت، ويكون هذا التقرير أساساً لوقف أي فعاليات غير منتجة. لذلك أُدخلت للهيئات العامة وسائل لإنجاح الخدمات: قياس المدخولات الناتجة، محاولات زيادة النجاعة بواسطة الخصخصة - نقل مهام مختلفة قامت بها الدولة بشكل مباشر سابقاً إلى أصحاب المشاريع الخاصة.

وقد تأثر دور الوالدين كمسؤولين عن تطور أبنائهم من التغيرات التي حلت في بنية الأسرة نتيجة عدة عوامل منها شرعية التطور الذاتي وتحقيق الذات. ومع مرور الوقت قلَّ إلى حد كبير في الدول المتطورة عدد أنفار البيت العادي، إلى جانب وجود عدد كبير من الأولاد في عائلات أحادية الوالدين.

وخروج النساء إلى العمل كجزء من حقوقهن لتحقيق الذات هو واحد من مجموع التغييرات التي تطالب بالمساواة في الحقوق بين الجنسين. وقد غيرت هذه المطالبة الخطاب العام والمعايير الملزمة في كل ما يتعلق بالمساواة الجندرية. ومن النماذج البارزة طلب توزيع متساوٍ بين الأجناس في أعمال البيت، تمثيل نسبي للنساء في مجالات عمل مختلفة، بما في ذلك مهنة الهندسة والتكنولوجيا، وحق ملكية المرأة لجسدها، ومنع التحرش الجنسي.

ويظهر تغير آخر في عدد الساعات التي يخصصها الوالدون لأبنائهم: فالرجال والنساء يخصصون اليوم ساعات أكثر للعمل ولزيادة دخل العائلة. كذلك زاد اليوم عدد الآباء الذين يخصصون وقتاً أكثر لتقدمهم الشخصي ولتحقيق ذاتهم ويتركون للعناية بأولادهم وقتاً أقل. هذه جميعاً، إضافة إلى انحلال التماسك القيمي الجماعي، أدت إلى تناقص السلطة الأبوية وزيادة في مشاكل سلوك الأولاد والشباب، بما في ذلك استعمال المخدرات واللجوء إلى العنف ومشاكل الانضباط.

التغيرات التي حصلت في العالم في العقود الأخيرة أثرت كثيراً على العمليات الاجتماعية في إسرائيل. فقد تحول المجتمع الإسرائيلي، بأقسام كثيرة منه، من نفسية الصهيونية-الاشتراكية إلى مثل ديمقراطية-متحررة. تأكلت ايديولوجيا بوتقة الانصهار وتقوّت بدلها ايديولوجيات تنادي بحرية الفرد والتعددية وتعدد الثقافات. يتميز المجتمع الإسرائيلي المعاصر بوجود مجموعات اجتماعية حضارية تختلف الواحدة منها عن الأخرى، بل وفي أحيان كثيرة تنتكر الواحدة منها للأخرى.

ويظهر هذا الاختلاف في اللغة والحضارة والتاريخ والتراث، وتنعكس آثاره خاصة على جهاز التربية والتعليم نتيجة الفروق بين العرب واليهود، واليهود -اليهود المتدينين، بين المتدينين والعلمانيين- وبين الفقراء والأغنياء.

بعد أن فحصت اللجنة التحولات وانعكاساتها رأت أن تتركز في المشاكل ذات الصلة بالتربية لمجتمع المعرفة (إكساب مهارات القرن الحادي والعشرين، معرفة ووعي، تحصيلات تعليمية) وللتربية لمجتمع مثقف (سلوك اجتماعي مناسب، الاعتناء بما يُوحّد كل مجموعة من المجموعات السكانية المختلفة وهيكله المشترك بينها). ويعتمد هذا الاختيار على الاعتراف بأهمية هذين الأمرين للتخصّص للحياة ولاندماج في المجتمع المعاصر كثير المتطلبات. وكمثال على مشكلة هامة ارتأت اللجنة أن تعالجها -وهي تلك التي تتركز على إعداد خريجي جهاز التربية والتعليم للاندماج في المجتمع المعاصر- هي الفرق بين التحكّم بالحقائق والقدرة على استعمالها. يقال اليوم إن التدرّب على الحقائق وحفظها غيباً دون طلب تفسيرها والقياس عليها تُنتج معرفة مصيرها النسيان "حالياً بعد أقرب امتحان" (Resnick, 2010). الحل الواعد المقرون يبحثُ متزامناً هو "التعلم العميق" المعرف بأنه سيرورة تسيير في اتجاهين: (1) سيرورة إدراكية داخلية في نفس الفرد، تنعكس في مهارات كالليونة والمبادرة وتقدير المختلف والتنوع وفوق-إدراكية و(2) سيرورة تفاعلية خارجية تنعكس في مهارات بين-شخصية كالتواصل والتعاون والمسؤولية وحل النزاعات (NRC, 2012). هذان المستويان، الإدراكي-الداخلي والتفاعلي-الخارجي متصلان بالأمرين اللذين رأت اللجنة أن تبحثهما: مجتمع معرفة يعتمد وصول الطالب إليه على سيرورة إدراكية-داخلية ومجتمع ثقافي يعتمد تطويره على قدرات اجتماعية متفاعلة.

التحولات وانعكاساتها على التربية لمجتمع المعرفة: انعكاسات على المعرفة والوعي:

مشكلة أساسية في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل وفي دول أخرى أيضاً، هي عدم تحقيق التوقعات في أعقاب التحولات الناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات وعن التغييرات الهامة التي حصلت في سوق العمل. على المدرسة أن تُكسب طلابها المطلوب اليوم من الخريجين - مهارات القرن الحادي والعشرين: القدرة على حل مشاكل معقدة، تحليل وتوليف للمعلومات، تفكير منظم وإبداعي، تواصل بين الأفراد وعمل جماعي، نقل المعرفة واستعمالها في التعامل مع قضايا مختلفة ومشاكل متنوعة، قدرة على النقد والتقييم واستعمال هذه القدرة لفحص حلول بديلة، انضباط ذاتي وإدارة للوقت ومهارة استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مشكلة أخرى هي حقيقة كون التحصيل العلمي لطلاب إسرائيل ما زال متدنياً حسب مقاييس مختلفة مثل نسبة الحاصلين على شهادة البجروت والوصول إلى الحد الأدنى من شروط القبول للجامعات. إضافة إلى ذلك فإن الفروق في تحصيل الطلاب في البلاد هي ضمن الأعلى في العالم، وعليه فإن نسبة كبيرة من الطلاب - وجُلهم من المجتمع العربي أو من اليهود الساكنين في مناطق محرومة - يحصلون على نتائج ضعيفة. مع ذلك هناك مخاوف من إعطاء أهمية كبيرة لامتحانات عادية مثل امتحان הַמִּצְ"ב مقاييس جدوى وتطور المدرسة (في إسرائيل)، أو امتحان PISA (الدولي): برنامج لتقييم دولي للطلاب. هذه الامتحانات هامة وتساعد على تقييم ما أنجز وعلى استخلاص النتائج، ولكن تشديد الضغط لزيادة التحصيل قد يتسبب في المبالغة باستعمال المقاييس وطرق التقييم. حقيقة، تدل النتائج على ظواهر غير مرغوب فيها قد ترافق هذه الامتحانات نتيجة المبالغة في استعمالها. هكذا مثلاً تسبب ضرر للوعي والمعرفة في مواضيع ومجالات لا يقاس تحصيل الطلاب فيها أبداً، وكذلك في مواضيع تجرى فيها قياسات ولكنها لا تشمل كل مواد التعليم.

توصيات في مجالات تنمية قدرات الوعي

- تنمية الدراسة المعمّقة، القدرة على نقلها وتشجيعها بواسطة التعليم -لأجل-الفهم الذي يحتم تطبيقاً مرناً للمعرفة في سياقات مختلفة.
- تنمية ميّتا- إدراك.
- التعليم بواسطة تطوير نقاش أكاديمي مثمر ومشترك ومتبادل، مفتوح وباحث، عقلائي وتلزمه المعرفة في الموضوع- حوار يعطي المتعلمين أيضاً أدوات تفكير ويعوّدهم على طرق تفكير مثمرة.

فيما يلي بعض الفعاليات العملية التي وضعتها لجنة أمريكية من الخبراء (NRC, 2012) فيها ما يساعد على تحقيق هذه التوصيات الثلاث:

- 1) تشجيع الطلاب على تطوير نقاط أو أسئلة وتفسيرات. أمثلة على تدخّل المعلمين: تكرار ما قاله أحد الطلاب مع فحص مدى فهم زملائه لما قيل، الطلب من أحد الطلاب إعادة تعليقات طالب آخر، الطلب من أحدهم الزيادة على تعليقات ذكرها أحد زملائه، تشجيع الطالب على الاستمرار في المشاركة، طلب توضيح أسباب موقف أحد الطلاب، وإدراج مهلة زمنية للتفكير في أثناء الحوار.
 - 2) تجنيد الطلاب لمهام مُحدّية مع دعمهم بواسطة التوجيه ورد الفعل والتشجيع، وحثهم على التأمل والتفكير بسيرورات تعلّمهم هم وفي وضع الفهم لديهم.
 - 3) التعليم الذي يتم خطوة بعد أخرى ويعتمد على نماذج وحالات – بالطريقة التي يتمكن فيها الطلاب من تنفيذ شيء ما لحل مشكلة، كل ذلك باستعمال عيّنات تمت معالجتها.
 - 4) تنمية حوافز الطلاب عن طريق ربط مواضيع بحياتهم الخاصة وبمراكز اهتماماتهم، تجنيد الطلاب للعمل المشترك على حل مشكلة ما، مع لفت انتباههم للمعرفة والمهارات التي يطوّرونها.
 - 5) تطوير مهني للمعلمين لإعدادهم لاستعمال أدوات حوار مثمرة (مسارات حوار معينة مهمّتها مساعدة الطلاب على بلورة تفكيرهم والتعبير عن ذلك علناً مع إجراء حوار مثمر بين الطلاب)، أدوات تساعد على تنمية التنبّه لأهمية الحوار في الصف.
 - 6) بلورة منهاج تعليم يهيء للمعلم والطلاب مساحة للبحث بشكل مُعمّق وهام بمواضيع مختارة ويشجعهم على بحث كهذا (حتى إذا تطلّب الأمر في حالات معينة اختصار بعض المواضيع الداخلة في البرنامج).
- متابعة وتسريع الجهود من أجل استيعاب تقنيات جديدة داعمة للتعلّم: استعمال تقنيات جديدة ضروري لجسر الهوة بين البيئة التي يعيش فيها الطالب وبيئة التعليم في المدرسة. وهذا مهم أيضاً كمهارة على الطالب أن يكتسبها كجزء من المهارات المطلوبة اليوم للوصول إلى استغلال أفضل للقدرة التقنية الحديثة التي تكوّن جزءاً من طرائق التعليم.
 - برنامج التطوير الشخصي لكل طالب: تطوير مردود شخصي ثابت يرافقه تقييم-لأجل-التعلّم. يتم إجراء تقييم كهذا في أثناء جمع تفاصيل عن التعلّم وتفسيرها واستخلاص النتائج حول مدى تحقيق أهداف التعليم. من الضروري إجراء تقييم-لأجل-التعلّم مع إعطاء مردود مستمر ومتواصل ومتناسق وخاص بالطلاب، ترافقه إرشادات دقيقة حول كيفية التحسّن.
 - توقّعات عالية: توقع قدرة الطالب على النجاح، وتشجيعه على تعيين معيار شخصي عالٍ واختيار مسار تعلّم مناسب. توقّعات طاقم المعلمين وإدارة المدرسة بالنجاح وتحقيق الإنجازات يجب أن تنعكس في التشجيع على تعلّم مجالات ومواضيع متحدّية بقدر الإمكان من وجهة نظر الطالب، بتشجيع وبلورة الشعور بالقدرة الذاتية للطلاب، ويتعقب دائم لتطور كل طالب.

انعكاسات في مجال تساوي الفرص وتضييق الفجوات

الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعات سكانية مختلفة في البلاد وفي العالم، أخذت في الازدياد. ومن أسباب ازدياد الفرق في الدخل يجب ذكر تجميد أجور العائلات ذوات الإمكانات الضئيلة، التقنيات الجديدة التي تمكّن من الحصول على أجور أعلى لأصحاب المهّن، ومعظمهم من الطبقة المتمكنة اقتصادياً، الخصخصة والمعونات الخارجية لدول أجره العمل فيها قليلة على حساب عاملين محليين من الطبقة الدنيا، كثرة العائلات أحادية الوالدين ذات الوضع الاقتصادي الصعب نسبياً. وبموازاة زيادة الفروق في الدخل بين العائلات المتمكنة والعائلات قليلة الإمكانات يزداد الفرق أيضاً في تحصيل الطلاب وثقافتهم، ونتيجة ذلك يزداد الضرر اللاحق بتساوي فرص الطلاب، خاصة من أبناء الطبقات قليلة الإمكانات، مع عدم استغلال القدرات الخاصة والمختلفة لكل طالب. يُؤدّد مجموع هذه العوامل دائرة سلبية مفرغة: ظهور فروق في مستوى التربية والتعليم بين الطبقات يتسبب في التقليل من قدرة الدخل للجيل التالي، وهذا يزيد في عدم التساوي في الدخل، وهذا بدوره يسرّع أكثر في زيادة الفروق في التربية والتعليم.

توصيات – تغيير في تخصيص الموارد

تغيير في استثمار موارد الميزانية والقوى البشرية: لتقليل الفروق بين المجموعات السكانية لا يكفي الانتقال من اللامساواة إلى المساواة في توزيع الموارد. نقتراح تعميق سياسة استثمار أكثر بكثير في مجموعات سكانية قليلة الدخل، حسب حاجة الطلاب والسكان. من الممكن التفكير بزيادة متفاوتة من الموارد المالية للسلطات، وزيادة نقدية خاصة لمعلمين ومدبرين يعملون داخل مجتمعات قليلة الدخل، خاصة المجتمع العربي والمجتمع اليهودي المترکز في المناطق المحرومة (أنظروا التفاصيل في البند التالي)، مساعدة خاصة لمدارس فيها مجموعات مختلطة من ناحية اقتصادية-اجتماعية، ولطلاب من طبقة اجتماعية-اقتصادية دنيا، ومن ضمن ذلك إرشاد شخصي، توقعات عالية ومردود مباشر، ساعات إضافية وبرنامج تأهيل خاص بالطلاب.

تشجيع معلمين على تعليم طلاب من عائلات ذوات خلفية اجتماعية-اقتصادية متدنية: قد يتمكن جهاز التربية والتعليم – بشروط معينة- من تقليص عدم المساواة النابع من متغيرات الخلفية العائلية، إن استطاع أن يكتشف معلمين ناجحين ويوجههم لتجمعات سكانية ومدارس تخدم سكاناً ذوي خلفية اجتماعية-اقتصادية متدنية (توجيه يشمل في شروطه الفترة الزمنية التي يخدم فيها المعلم السكان ذوي القدرات المتدنية، وزيادة راتبه). في هذا المجال قد تقيد استراتيجية استثمار وقت المعلم الذي يخدم مجموعات سكانية كهذه بواسطة ساعات إضافية وساعات خاصة لمجموعات صغيرة (استراتيجية كهذه قائمة اليوم في برنامج "أوفق حداث").

التركيز على سن الطفولة: تدل الأبحاث أن التداخلات المتركزة على أولاد الطبقة المتدنية عند وصولهم إلى المدرسة أفضل من تلك التي تتم مع أولاد أكبر. من الأفضل الاهتمام أكثر بالوقاية وأقل بالعلاج. كذلك من المهم أن يتم العمل على ضمان استمرارية الفعاليات بين جهاز التربية والتعليم في سن الطفولة والمدرسة الابتدائية والأجهزة المتّمة.

إشراك الوالدين: إعداد برنامج خاص للتعاون مع والدي أبناء الطبقات المحرومة. بسبب وجود والدين في وضع اجتماعي-اقتصادي متدنٍ ولا إمكانية لهم على استهلاك موارد يستهلكها آباء من الطبقة الوسطى-العليا (اهتمام بالأولاد، تعامل خاص مع مردود الأهل على فعاليات الولد، وما اشبه) نقتراح أن يُعرض على الآباء من الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية المتدنية توجيهً وتأهيل خاص، قد تفيدهم كثيراً وتُعين المعلمين بشكل جدّي على مساعدة أولادهم. كذلك نقتراح أن تُبلور مع الوالدين توقعاتٌ مشتركة لهم وللمدرسة فيما يتعلق بنجاح الأبناء، مع إشراكهم في تبليغ المعلمين حول تحضير الوظائف البيئية، والغيابات والمشاكل السلوكية.

مشاركة في اتخاذ القرارات: بلورة طرق لإشراك السكان ذوي الحاجة في تحديد الاحتياجات واتخاذ القرارات المتعلقة بهم. الهدف هو تقوية قيادة محلية والمشاركة في برامج التغيير، في معرفة الاحتياجات لتتمكن كل الجهات ذات الصلة من استنتاج النتائج، بما في ذلك السلطة المحلية والممثلون المحليون لمكاتب حكومية وجمعيات ومديرو مدارس ومعلمون وآباء أيضاً.

استراتيجية تحسين المدارس التي تخدم مجموعات سكانية ضئيلة الإمكانات: تُقرر أدبيات المهنة أن إمكانات النجاح على مستوى المدارس الابتدائية التي تخدم مجموعات سكانية ضئيلة الإمكانات هي أفضل من إمكانات النجاح على مستوى المدرسة المتوسطة أو الثانوية. وعليه نقترح تركيز الجهد الأساسي للتغيير في هذه المدارس. كذلك نقترح الأخذ بالحسبان أن تجارب أجريت في مدارس تخدم مجموعات سكانية في ضائقة أظهرت أن قسمة المدرسة إلى مدرستين منفصلتين وتفعيل خطة تدخّل من أجل التغيير في كل منهما على حدة قد تساعد على حصول التغيير.

التربية لأوقات الفراغ: زيادة الفعاليات في مجال الفراغ مع انتباه خاص للسكان العرب وللسكان اليهود المتمركزين في مناطق محرومة.

التحولات وانعكاساتها على التربية والتعليم نحو مجتمع ثقافة

التحولات وانعكاساتها في مجال الفروق بين مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع الإسرائيلي

الفروق القائمة بين السكان والتي بحثت فيما تقدم ليست مجرد فروق في الأجور وفي فرص الحصول على المعرفة، بل أيضاً في وجود شعور بالاغتراب والعداء بين المجموعات السكانية. يتميز المجتمع الإسرائيلي بوجود مجموعات اجتماعية وثقافية تختلف الواحدة منها عن الأخرى، وتعادي الواحدة منها الأخرى في حالات كثيرة. ويظهر هذا الاختلاف في اللغة والحضارة والتاريخ والتراث. الفروق بين العرب واليهود، وبين اليهود الأرثوذكس والمتمدين والعلمانيين لها انعكاسات خاصة على جهاز التربية والتعليم. فالاختلاف الاجتماعي-الثقافي هو عامل هام في الفروق الكبيرة بين مجموعات الطلاب وفق معايير مركزية: الشعور بعدم الانتماء للمجتمع الإسرائيلي وبمستوى التحصيل العلمي المتدني في أوساط معينة. وتضع الفروق تحدياً خاصاً عند الحديث عن السكان العرب واليهود الأرثوذكس، فقد حولت الزيادة العددية في مجموعات الأقليات معالجة هذه التناقضات وانعكاساتها إلى قضية حرجة في المجتمع الإسرائيلي.

توصيات لهيكلية المشترك بين المجموعات السكانية مع العناية بخصوصيات كل مجموعة

■ استقلالية المدرسة مع تحفظات: قد تُمكن الاستقلالية المدرسة من العناية بما يميّز السكان الذين تخدم أبناءهم. وتظهر هذه الاستقلالية بإعطاء فرصة للمدرسة أو للمجموعة السكانية بتحديد المضامين الخاصة بهم. فالتعليم الذي يعتمد على التراث الحضاري للمجموعة التي ينتمي لها الطالب قد يبيلور لدى الطلاب أساساً علمياً وشعوراً بالانتماء وتقديراً ذاتياً تُمكن فيما بعد من إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل بين الطلاب من حضارات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن منح المدرسة استقلالية موسّعة تعطيها القدرة على التأقلم مع البيئة التي تتغير من وقت لآخر، وعلى التجدد وزيادة الفاعلية، واكتشاف مبكر لاحتياجات الطلاب المتغيرة واتخاذ القرارات المناسبة. وللقدرة على التأقلم السريع أهمية خاصة بسبب التغيرات المتعاقبة والأساسية حول جهاز التربية والتعليم (كما هو محدد في الفصل 2)، لذا هناك أهمية خاصة لإعطاء استقلالية للمدرسة. وتتعاكس هذه الاستقلالية في برامج تدريس خارج المناهج الدراسية الأساسية المشتركة، في القدرة على اتخاذ قرارات لإدارة ميزانية مستقلة، تجنيد وإدارة قوى بشرية، وبلورة سياسة تربوية. يجب التحفظ على الاستقلالية بأن تعمل المدرسة مع المحافظة على مبادئ المسؤولية والتقييم الذاتي والنقد الذاتي والمراقبة وعلى التقييم والنقد الخارجي

لضمان استغلال الاستقلالية بشكل صحيح. كذلك يجب التأكد أن تشمل الاستقلالية فعالياتٍ لمعرفة الآخر واحترامه، وفق التوصيات الآتية.

- معرفة الآخر واحترامه: تبدأ هيكلية المشترك في المجتمع الإسرائيلي بفعاليات لمعرفة الآخر المختلف بحضارته أو بدينه. وتستمر الفعاليات بواسطة لقاءات مشتركة ونشاطات تتمحور حول الأهداف التعليمية والاجتماعية المشتركة. فعاليات مُحدّدة نوصي بها في هذا المجال هي دراسة حضارات الأغلبية والأقلية وتحويل المعرفة إلى تجارب ومشاعر خاصة بالطالب، تعديل آراء مسبقة وتطوير طرق عمل ديموقراطية، تشكيل بيئة مناهضة للتعصب العرقي، الامتناع عن إدخال الطلاب إلى التعليم الخاص أو لصفوف الموهوبين بتأثير انتمائهم لهذه المجموعة أو تلك، التعامل مع تاريخ ولغة وحضارة مجموعات أقليات ودمجها في مناهج التعليم، تكامل مضامين من حضارات مختلفة في مواد التدريس، هيكلية المعرفة، اصطلاحات ومواضيع من وجهات نظر مختلفة، إجراء حوار متواصل بين المجموعات، إدخال قيم المساواة في أثناء التعليم، إعطاء إمكانية مشاركة معلمين زائرين من مدارس أخرى تابعة لمجموعات سكانية أخرى، عمل مجموعات تُعلّم مشتركة لطلاب من مدارس مختلفة.
- عبّر من النموذج الإسرائيلي: رغم عدم وجود أساس تجريبي واضح حتى الآن لنجاح محاولات تلقين التعددية، فلا شك في ضرورة الاستمرار في إنشاء وتطوير مدارس تجريبية هدفها المعلّن هو التربية للتعددية. توضح النماذج القليلة التي ذُكرت في هذه الوثيقة إمكانياتٍ كثيرةً لمعرفة مجموعات سكانية أخرى، لتضيق الخلافات وللعناية بالمشترك بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. نقترح الاستمرار في إعطاء أهمية خاصة للمدارس التجريبية التي تعمل للتعددية، بل وإعطاء مدارس إضافية معنيّة بالاندماج في الدائرة الثانية من جهود التغيير الفرصة لذلك حسب النموذج الذي يناسبها. وكقاعدة عامة يجب اتباع استراتيجية أن تتعلم المدرسة من تجارب ونجاحات مدارس أخرى بعد فحص إمكانية ملاءمتها هي لمؤسسة أخرى.

التحولات وانعكاساتها على المناخ الاجتماعي في المدرسة

تظهر في المدرسة أيضاً مشاكل انضباط ومظاهر عنف وانحرافات في سلوك الشباب، وهذه هي جزء من مشكلة اجتماعية عامة وحادة. وتدل الأبحاث أن نسبة عشرات بالمئة من الطلاب يُبلغون أنهم مروا بتجربة عنف أو تعرضوا لمظاهر تخريب ممتلكات، وأنهم يجدون صعوبة في التعلّم بسبب مضايقات في أثناء الدرس، ويشعرون أن المدرسة ليست المكان الآمن بالنسبة لهم، ويخشون من مظاهر عنف بيديها نحوهم طلاب آخرون.

توصيات – تشكيل سلوك اجتماعي مناسب

- التحديّ كحل: الطالب الذي يهتم بدروسه، الواثق من قدراته، العامل في بيئة تتحدّاه، تُناسب عالمه وتُثريه هو الطالب الذي يُظهر عادةً سلوكاً اجتماعياً مناسباً. وعليه فإن تبني التوصيات التي وردت سابقاً – دمج استراتيجيات "تعلم مُعمّق" و"تقييم-لأجل-التعلّم"، استعمال التقنيات الحديثة، مساعدة خاصة لطلاب محتاجين، وما أشبهه - هي الحل الطبيعي للتقليل من مشاكل الانضباط والعنف.
- كلهم شركاء: المناخ المدرسي الذي يتميز بالشعور بالانتماء وبكونه مجتمعاً موحداً يُؤد بيئة أقل عنفاً. الشعور بالثقة والتعاون بين الطلاب وطاقم المعلمين، وكذلك مشاركة الأهل بما يُعمل في المدرسة، خاصة في كل ما يتعلق بابنهم أو ابنتهم، يساعد أيضاً على ذلك. وسائل عينية نقترح التفكير بها: وجود الوالدين في ساحة المدرسة، حوار بين الطلاب والمعلمين حول مشاكل تظهر في المدرسة وطرق حلها، إعطاء صلاحيات لمجلس الطلاب، دمج الطلاب بفعاليات في المجتمع خارج المدرسة ودمج أجسام من المجتمع مثل حركات الشبيبة ومديرين مجتمعيين ومديري بيوت التمريض في المدرسة.

- أمان شخصي: نقترح الاستمرار بتنمية كفاءات المعلمين في التعامل مع مظاهر العنف، في إجراء فعاليات لمنع العنف متعدد الصور تكون متداخلة ومنسقة مع السلطة المحلية ووزارة الرفاه الاجتماعي وسلطة محاربة المخدرات وطاقم المدرسة والآباء. كذلك نقترح التعجيل بتأهيل الطلاب الذين يعانون من مشكلة حادة في العنف، لمعالجتهم في نطاق المدرسة، ولكن أيضاً مع توسيع وضم أطر تربوية ترافق لفترة زمنية محددة، وكذلك مؤسسات علاج وتأهيل.

دعم جهاز التربية والتعليم لتحقيق الأهداف

نقترح أن يتركز دعم جهاز التربية والتعليم لتحقيق الأهداف أولاً وقبل كل شيء بما يلي: (1) تحديد الأولويات وتحديثها (2) زيادة في تحسين نوعية التعليم (3) تغيير في استراتيجية تحقيق الأهداف (4) تحقيق الأهداف كمجموعة (5) برنامج وطني للتربية والتعليم.

تحديد الأولويات وتحديثها في جهاز التربية والتعليم

التحولات التي حدثت نتيجة ثورة المعلومات والتغيرات في المفاهيم والايديولوجيات وطرق التفكير والسلوك هي تحولات أساسية جداً في نطاقها وانعكاساتها على جهاز التربية والتعليم. ويستعدُّ جهاز التربية والتعليم ويستجيب للتحولات بواسطة برامج موسّعة، ولكن تدل المصادر المذكورة أن تلك البرامج ما زالت غير كافية، خاصة في المجالات الآتية: (1) إكساب مهارات القرن الحادي والعشرين (2) تحسين التحصيل والوعي (3) تطوير تكافؤ الفرص (4) التربية نحو سلوك اجتماعي مناسب (5) تنمية خصوصيات كل واحدة من المجموعات السكانية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي وهيكله المشترك بينها.

تحسين أكثر في نوعية التعليم

تدل الأبحاث أنه رغم إدخال إصلاحات مثل 'أوفق حداث' و'عوز لتموراه' ما زال حتى اليوم التناكُل بين المعلمين، والتسرب ومشكلة القوى البشرية بشكل عام، وفي الوسط العربي والمناطق المحرومة بشكل خاص.

توصيات لتحسين أكثر في النوعية المهنية للمعلمين

- تغييرات في تحديد وظيفة المعلم: نوصي بتحديد جديد لخصائص التعليم النوعي كأساس لسياسة تنمية قوى بشرية. تشمل هذه الخصائص مهارات إدارة حوار أكاديمي مثمر، التعليم لأجل التعلُّم المعمَّق، التقييم-لأجل-التعلُّم والقدرة على الرصد الذاتي لتحسين نوعية التعليم.
- تجنيد قوى بشرية نوعية: تحسين إضافي في مكانة المعلم هو المفتاح لتجنيد قوى بشرية أفضل، كما يمكن تحقيق ذلك عن طريق دعم مادي مُغرٍ وامتحانات ترخيص تساعد على تصفية المرشحين غير الملائمين وعلى توجيه رسالة للجمهور أن المطلوب هو مهارات خاصة وليست عادية لمهنة التعليم. كذلك فإن تحسين شروط عمل المعلمين وتحسين إمكانيات التقدم، وتمويل الدراسة في أثناء إعداد المعلمين مع إعطائهم منح معيشة، كل ذلك سيكون له أثر كبير على تحقيق الهدف.

- المحافظة على قوى بشرية نوعية في الجهاز: من الطرق البارزة التي قد تساهم في ذلك الراتب وسلم التقدّم المهني، التنمية المهنية، دعم تقليل مشاكل الانضباط، المرافقة المهنية مع مردود، التعليم في صفوف صغيرة، تخصيص وقت من ساعات العمل لتخطيط العمل. وفي موازاة ذلك يجب التفكير في معرفة المعلمين غير المناسبين لإخراجهم من الجهاز.
- تطوير مهني بواسطة مردود الزملاء وتعلّم متبادل: الأدوات التي قد تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال هي: مراقبة الزملاء ومردود متبادل، استعمال فيديو، مشاهدة وتحليل بعد الدرس (يطلب إعداد خاص للاستعمال الصحيح لهذه الأدوات)، تخطيط مشترك للدروس مع المساعدة بالمعرفة المهنية الخاصة لكل معلم، وتشكيل معرفة متكاملة لكل المعلمين.
- تطوير مهني في أثناء عمل المعلم: من المرغوب فيه ان يكون برنامج التطوير (1) مشتركاً لكل معلمي المدرسة ومتمازماً، أي ينفذ في نفس الوقت (ما عدا في المواضيع التربوية الخاصة بموضوع معين) (2) مكثفاً – يجب أن يكون الإعداد مكثفاً، أي ذلك الذي يتطلب من المشاركين استثماراً متواصلًا بالوقت والجهد لفترة زمنية طويلة (3) على صلة – يجب أن يكون الإعداد على صلة بالتطبيق العملي اليومي لكل معلم (4) ويجب أن يتضمن تعهداً طويل الأمد من المعلمين لتطبيق ما درسه (5) وأن يدمج نتائج الإعداد بالعمل اليومي للمعلم (6) وأن يكون متداخلاً ومتلائماً مع برامج التطوير الأخرى في المدرسة، وإن أمكن أيضاً أن يكون جزءاً من برنامج كامل للإصلاح المدرسي، وليس جزءاً منفصلاً لا يدخل في الصورة الإجمالية الواسعة لمجهودات التغيير.

استراتيجية التغيير – الحلقة الناقصة

عند استعراض المجهودات التي تم تنفيذها على المستوى المحلي والقطري يتضح أن التغييرات المحلية لاقت نجاحاً كبيراً، لكن لم يتم استيعابها على المستوى القطري. لقد حققت فعلاً استراتيجيات التغيير بواسطة إصلاحات قطرية نجاحاتٍ معينة، ولكن تحقيقها لم يولد دائماً تغييراً أساسياً للوصول إلى الأهداف.

يبدو أن فعاليات نُفذت في البلاد على مستويين: الأول هو إنشاء شعبة للتجارب والمبادرات في وزارة التربية والتعليم، تعنتي بنجاح لا بأس به بالمدارس المجددة. ولكن استيعاب النتائج، على المستوى القطري، التي نملك معلومات مدققة عن مدى نجاحها الفعلي - يواجه صعوبات. والثاني هو تطوير مبادرات قطرية تُعطي برامج مفصلة تشمل توصيات وطرق تنفيذ على المستوى القطري (تقرير دوفرات)، ولكن تطبيقها في الحقل يلقي تعاوناً جزئياً فقط.

ولا تبدو النتائج مفاجئة على ضوء الأدبيات المهنية التي تتناول التغييرات في المؤسسات. فاستيعاب التغييرات والتجديدات لا يتم تلقائياً، بل بالعكس: فإن للفرد وللمؤسسة عادة ميلٌ لإبقاء الأمور على ما هي عليه. تحتاج التغييرات والتجديدات إلى موارد كثيرة - الوقت والجهد والمال وغيرها. غالباً ما تُواجه التغييرات معارضةً، ويرتبط تطبيقها بضرورة مستمرة ومُركبة. ويتم التغيير عادة على مراحل: في البداية مبادرة يقوم بها مجددون (innovators)، ثم يستوعبها المتبنون الأوائل للتجديد (early adopters)، ثم تتقبلها أوساط أخرى من المتبنين إلى أن تتراكم كمية كبيرة من المستعملين (critical mass)، وبعد ذلك يتم التبني العام (Rogers, 1983).

من هنا يتضح أن مجهودات وزارة المعارف تنقصها حلقة هامة - عملٌ للوصول إلى عدد من شبكات التربية أو إلى مدارس ليست مجددة بالضرورة ولكنها تمتلك المقومات التي تؤهلها للانضمام للمستوى الثاني من متقبلي التغيير - قيادة قوية، استعداد طاقم المعلمين للاستثمار في التغيير ولدعمه، استعداد السلطة المحلية للدعم المادي، حافز لدى لجنة الآباء لعمل التغيير، وغير ذلك. وعلى ضوء ما ذكر فإننا نوصي بفحص إمكانية إيجاد السبيل لتنمية شبكات تربية ومدارس للانضمام لبرنامج يشمل مركبات تدعم تبني التغييرات المطلوبة.

استيعاب الأهداف كوحدة واحدة

الصورة العامة التي ترسم من النتائج التي تجمعت هي أن التقدم في حل مشكلة ما مرتبط بحل مشكلات أخرى. بكلمات أخرى، لا يجري الحديث عن "لعبة المحصلة صفر" التي يكون التقدم فيها نحو حل مشكلة ما على حساب التقدم في حل

أخرى. على العكس تماماً، فإن تطبيق حل المشاكل كوحدة واحدة قد يكون ناجحاً وفعالاً لأن كل مركباته تُقوّي الوحدة منها الأخرى. فمثلاً تطوير برامج تعليم جديدة يوجب إعداد معلمين لتطبيقها، وإعطاء استقلالية لإدارة المدرسة هو شرط ضروري لتنفيذ التغييرات المطلوبة في المدرسة لزيادة تحصيل الطلاب، تقليل مدى المضايقات ومشاكل الانضباط في الصف تساعد على تحسين التحصيل الدراسي. المطلوب هو تعامل متزامن مع كل الجهات الثانوية المتعلقة بالتغيير، والمطلوب أيضاً اهتمام بمصالح جهات مختلفة، منها سياسيون ومدبرون ومعلمون وطلاب. فمشاركتهم وتفعيلهم هي المفاتيح الأساسية للنجاح.

تطبيق متزامن للحلول، بشروط معينة، قد يساعد على خلق بيئة تعليمية تُمكن:

- الطالب – أن ينشغل في نطاق دراسته بقضايا ومواضيع قريبة منه أو من تطلعاته، كي يجد إثارة وتحدياً في الدراسة وليصل إلى تحصيل أفضل في المدرسة. في ظروف كهذه يمكن زيادة الموارد والعناية بطلاب هم بحاجة لذلك.
- المعلم – من زيادة مهاراته بطرق تدريس جديدة وباستعمال تقنيات حديثة، استمتاع بتحسين السلطة المهنية للمعلمين ومن تقليل مشاكل الانضباط.
- برنامج التعليم – أن يستوعبه عقل الطلاب والمعلمين والآباء والمجتمع الواسع على أنه يُعدُّ الطلاب للقرن الحادي والعشرين ويناسب احتياجات الطالب والمجتمع.
- المدرسة – من تحسين مناخ المدرسة، لتوسيع صلاحية المعلمين المهنية، لتقليل مشاكل الانضباط والسلوك، للالتفاف حول رؤيا ولعرض الانجازات بالفعل.

برنامج وطني للتربية والتعليم

طرأت زيادة على ميزانية التعليم في العقد الأخير، ولكن وتيرة الزيادة في الاستثمار الفعلي في التربية والتعليم في إسرائيل أقل منها في الدول المتطورة (إدارة الاقتصاد والميزانيات، فرع أ اقتصاد وإحصائيات، أيلول 2012، الشرائح 51-52). كان الإنفاق السنوي على التربية والتعليم في إسرائيل في سنة 2009، وهي السنة الأخيرة التي نجد عنها الآن تفاصيل جاهزة، أقلّ بكثير من ثلث معدل الإنفاق في دول OECD، 2012 (OECD آينديكاتور B1). تجدر الإشارة أن الإنفاق من الميزانية العامة لكل طالب في إسرائيل قد ازداد في السنوات الأخيرة، خاصة لتمويل الإصلاحات التي نفذتها الوزارة.

بالإضافة وبشكل خاص، وُجد أن الاستثمار النسبي في البحث التربوي في إسرائيل هو تقريباً واحد في الألف من الاستثمار القومي في التربية والتعليم، بينما تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة إلى عشرة أضعاف تقريباً (N، 2004). لم نجد تقارير حديثة ومعلومات شاملة عن نسبة استثمار وزارة التربية والتعليم في البحث التربوي من ميزانية الوزارة. برنامج قومي للتربية والتعليم للمدى البعيد، يدعو إلى زيادة التمويل للطلاب ولمساواته لما هو في دول OECD، وإلى الكشف عن نسبة ميزانية البحث التربوي من الميزانية العامة للتربية والتعليم، قد يعطي الجواب عن هذه المشاكل. كذلك نقترح فحص إمكانية إنشاء مجلس قومي للتربية والتعليم يشارك فيه ممثلون عن وزارة المعارف، الأكاديمية والصناعات التكنولوجية المتقدمة وآخرون. يستعين هذا المجلس بخبراء تربويين وبمختصين بمجالات أخرى، بما في ذلك إدارة التغيير (change management)²

² في أثناء تحرير هذه الوثيقة علم أعضاء اللجنة ومحررو الوثيقة أن وزير المعارف ينوي إنشاء لجنة كهذه.